العنوان:	قضية الجدار العازل أمام محكمة العدل الدولية
المصدر:	مجلة النهضة - مصر
المؤلف الرئيسي:	الأشعل، عبدالله
مؤلفين آخرين:	مصطفى، أسماء(عارض)
المجلد/العدد:	مج 8, ع 3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2007
الشهر:	يوليو
الصفحات:	171 - 176
رقم MD:	67954
نوع المحتوى:	عروض كتب
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الصراع العربي-الإسرائيلي، محكمة العدل الدولية، القانون الدولي، عرض وتحليل الكتب، الجدار العازل (فلسطين)، القضية الفلسطينية، العلاقات الدولية، إسرائيل، فلسطين
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/67954

بميراث تاريخي ووضع وتحدى ديموغرافي وتوتر سياسي . وانطلاق الكتاب من ضرورة وضع إطار للأمن القومي الفلسطيني ، يعني أن تسوية القضية الفلسطينية تبدأ بتقوية الداخل لمواجهة تحديات الخارج ، حتى يشهد " شعب الجبارين " يوما دولته المأمولة تقام ، بدلا من الدخول في "دائرة الخطر" التي بدأت أضلاعها تلوح في الأفق .

******

د. عبد الله الأشعل (محرر)؛ قضية الجدار العازل أمام محكمة العدل الدولية

(القاهرة: دار نصر للطباعة والنشر، ٢٠٠٦)، ٣٣٢ صفحة

أسماء مصطفى*

"الجدار العازل" هو اليوم بمثابة أحد أدوات الاغتصاب الإسرائيلي للأراضى الفلسطينية، وسيظل هذا الجدار شاهداً على عقم الشرعية الدولية في أعلى مراتبها. والجدار هو أحدث ما أنتجه العقل الشارونى، بحيث يحقق الضم والإبادة للعرق الفلسطينى برميه واحدة. وسوف يسجل التاريخ أن فكرة إحالة الجدار إلى محكمة العدل الدولية عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة هى أكبر انكشاف للمشروع الصهيونى. ويمكن أن تؤخذ هذه الإجراءات على أحد وجهين: الوجه الأول أن الأمم المتحدة ملزمة بموجب الرأى الاستشارى بأن تسعى لإزالة الجدار والسعى للتعويض عن الأضرار وهذه هى القراءة الصحيحة، أما الوجه الأخر فهو أن الأمم المتحدة توافق على استمرار البناء ولكنها تطالب إسرائيل بتعويض المضرورين.

وهذا الكتاب من تأليف السفير الدكتور عبد الله الأشعل وهو أستاذ القانون الدولى والعلاقات الدولية، مساعد وزير الخارجية السابق، المحامى والمحكم الدولى، وقد حصل على

* باحثة علوم سياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، مصر.

دكتوراه الفلسفة فى القانون الدولى والعلاقات الدولية من جامعتى القاهرة وباريس، وكذلك على دبلوم أكاديمية لاهاى للقانون الدولى.

وقد تناول المؤلف فى المبحث التمهيدى تعريف الجدار العازل من وجهة النظر الإسرائيلية وأضراره الفلسطينية، حيث وضح أنه يتكون من خمس مراحل وعندما يكتمل الجدار فإن طوله النهائي سيكون ما بين ٧٠٠ إلى ٨٠٠ كيلو متر مربع وسوف يضم ٥٨% من مساحة الضفة الغربية وينشئ تجمعات فلسطينية متباعدة ومنعزلة. والعلاقة واضحة بين مسار الجدار والتوسع الاستيطانى، وقد بدأت إسرائيل في بناء الجدار فى بداية ٢٠٠٣ مؤكدة إن الغرض الأساسى منه – من وجهة نظرها – هو حمايتها من الهجمات التى تقوم بها المقاومة الفلسطينية داخل الأراضى الإسرائيلية. أما عن الآثار المدمرة للجدار على الشعب الفلسطيني فعديدة سواء من حيث مصادرة، أو تقطيع الأراضى، وتمزيق الأسر الفلسطينية، والفصل بين المزارعين، ومصادر المياه، وبين الطلبة ومدارسهم.

وقد أرجعت تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية هذه الأضرار إلى أن الغرض الأساسى من هذا الجدار هو بناء نظام أمنى إسرائيلي وفى نفس الوقت نهب مصادر المياه الفلسطينية فى الضفة الغربية.

ويستعرض الكاتب خلال الفصل الأول الجوانب السياسية لقضية الجدار من خلال ثلاثة مباحث: **المبحث الأول**: وهو عن معركة لاهاى وآثارها على السلام فى فلسطين، حيث بدأت المحكمة فى ٢٦ من فبراير فى دراسة قضية الجدار العازل وكانت معركة فاصلة موضوعها الحقيقى السلام أم الفوضى. وقد خصص هذا المبحث لمعالجة نقطتين: الأولى تتعلق بتصحيح الأخطاء الشائعة والخلط بين قضية تحكيم طابا بين مصر وإسرائيل وبين قضية الجدار أمام المحكمة، فقضية طابا فاصلة فى هزيمة مزاعم إسرائيل أما قضية الجدار فهى تكريس لحقوق يهددها الضياع المادى والسياسي والسكوت العرب والدولى. أما النقطة الثانية فهى تتعلق بدلالة قرار المحكمة بالنسبة لصلب القضية، أى تحقيق السلام فى فلسطين.

المبحث الثانى: وقد أطلق عليه عنوان "معركة القدس فى قضية الجدار أمام المحكمة الدولية" وقد تناول فيه المفاجأة التى حدثت وهى مقاطعة إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وانضمت إليهم دولاً أخرى لجلسات الاستماع احتجاجاً على استكمال نظر القضية التى

لا يعترف هؤلاء باختصاص للمحكمة للنظر فيها، وعدم تأثير هذه المناورة على قرار المحكمة. ويوضح الكاتب النصر الهائل الذى حققته الدبلوماسية العربية فى الجمعية العامة وعن أمله فى استثمار الموقف بحيث يمكن أن تكون هذه القضية مصدراً للضغط على إسرائيل، وأخيراً مدى توجس إسرائيل من نظر المحكمة لهذه القضية واستدعاء جذور الصراع العربى الإسرائيلي.

المبحث الثالث: وهو عن قضية حائط الإبادة بين المنهج القانونى وآفاق العمل السياسى، وقد أكد الكاتب فى هذا المبحث على أن المسمى الصحيح للجدار العازل هو حائط الإبادة لأن الغرض منه إلحاق كل صنوف الإبادة مادياً وعرقياً بالشعب الفلسطيني، كما أن إحالة ملف الجدار إلى المحكمة الدولية لن يحل المشكلة الفلسطينية ولكنه يعزز مكاسبها وإن هذا المنهج القانونى يجب أن يحفزنا إلى مزيد من العمل السياسى.

ويستعرض الفصل الثانى الجدل القانونى حول الجدار أمام المحكمة، وقد بدأ بتعريف وظيفة المحكمة القضائية وهى فصل المنازعات بين الدول الأطراف فى النظام الأساسى والاستشارية والتى تطلب منها ليس من الدول ولكن من الأجهزة الأخرى داخل الأمم المتحدة. وتضم المحكمة (١٥) عضواً يمثلون الثقافات القانونية الكبرى فى العالم.

وقد تحدثت فى الجلسات الشفوية فى الفترة من ٢٢-٢٥ فبراير عدد من وفود: منها فلسطين، وجنوب أفريقيا، والجزائر، والسعودية، وبنجلادش، وكوبا، وإندونيسيا، والأردن، والسنغال، والسودان، والجامعة العربية. وكانت المذكرات المكتوبة مقدمة من جانب ٣٧ دولة ومنظمة دولية، منها: غينيا، والسعودية، والجامعة العربية، ومصر، والكاميرون، وفلسطين، والأردن، والكويت، ولبنان، وكندا، وسويسرا، واستراليا، واليمن، وأمريكا، والمغرب. وقد أوضح الكاتب فى هذا الفصل ملخص المرافعات التى قدمت كمذكرات مكتوبة من قبل ٤٨ دولة منها على سبيل المثال باعتبارها أهم ثلاثة أطراف:

إسرائيل: كان تقديم إسرائيل يعتمد على نقطتين أساسيتين، الأولى: أن محكمة العدل الدولية ليس لها سلطة إعطاء رأي استشاري فى هذه المسألة، والثانية: حتى إذا قررت المحكمة أن لها سلطة، فيجب أن ترفض إبداء الرأى الاستشارى لأسباب تتعلق بالعدالة.

فلسطين: كان تصريح فلسطين المكتوب يناشد محكمة العدل الدولية بأن تقر بأن "الجدار" غير قانونى لكونه مبنياً على "أراضى فلسطينية محتلة". وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ إسرائيل ببنائها الجدار والحفاظ عليه تخل بالتزاماتها أمام القانون الدولى، كسلطة احتلال وتتعدى على حقوق الفلسطينيين.

جامعة الدول العربية: أكدت أن السياج غير قانونى وعللت ذلك بأن الجدار يشكل فعلاً محرماً دولياً حيث أنه يخرق العديد من القواعد والمبادئ الأساسية فى القانون الدولى.

ويستعرض الكاتب فى الفصل الثالث تحليل الرأى الاستشارى والآراء الانفرادية من خلال مبحثين: **المبحث الأول**: أبدى فيه الكاتب بعض الملاحظات من حيث سرعة إصدار القرار والتحيز الواضح للقاضى الأمريكى الذى رفض كل فقرات الرأى الاستشارى، وعكس بذلك رأى إسرائيل وأمريكا. وخلاصة هذا المبحث أن الرأى الاستشارى قد أثار قضية تتصل بطريقة تنفيذه ودور الدبلوماسية العربية فى هذا الشأن. وإن هناك خلطاً بين الرأى الاستشارى فى اللغة الدارجة والرأى الاستشارى الصادر من المحكمة وسبب الخلط هو الاستعانة بغير المتخصصين في الإعلام، والسبب الآخر إن إسرائيل جعلت نفسها فوق القانون والمحاسبة حتى لو صدر حكم وليس رأى من المحكمة. وقد أفرد الكاتب للتحليل القانونى وموقف الجمعية العامة جزءاً كبيراً حيث أكد على أن هذا الرأى ملزم لكافة أجهزة الأمم المتحدة وكان مضمون رأى المحكمة هو إدانة بناء الجدار وأنه يعوق ممارسة الشعب الفلسطينى لحقه فى تقرير المصير، وقد ألزمت إسرائيل بوقف بناء الجدار وأن تفكك ما بنى منه وأن تقوم بالتعويضات اللازمة.

المبحث الثاني: وهو تحليل الآراء الانفرادية للقضاة، وقد أوجز الكاتب فى عرض آراء القضاة حيث أكد على: أن جميع القضاة أجمعوا على التأييد بشكل عام لرأى المحكمة ما عدا القاضى الأمريكى والهولندى والبريطانى، كما رفض جميع القضاة التبرير الإسرائيلي لبناء الجدار، لكن البعض، خاصة الثلاثة المشار إليهم، أبدوا عدم ارتياحهم، وحاول بعض القضاة الربط بين هجمات ١١ سبتمبر وحق الدفاع الشرعى بينما رفض البعض الآخر هذه العلاقة، وكذلك أكد بعض القضاة خطأ المحكمة فى مقارنة قضية الجدار بحالة ناميبيا وفضلوا المقارنة بالصحراء الغربية.

وقد ركز التحليل على التناسب بين أضرار الجدار وما يقدمه من حماية لإسرائيل وعدم التطرق للطابع الاستعمارى للجدار. وأضف إلى ذلك، محاولة القاضى الأمريكي التشكيك فى رأى المحكمة وتقديم تحليل قاصر من الناحية القانونية.

وفى الختام الرابع يستعرض الكاتب مرحلة ما بعد صدور الرأى الاستشارى وتتلخص فى أربعة مواقف:

أولاً: موقف الجمعية العامة: حيث أصدرت يوم ٢٠٠٤/٧/٢١ قراراً بأغلبية ١٥٠ صوتاً وعارضه ٦ أصوات وامتنعت ١٠ دول عن التصويت وهو إلزام إسرائيل بوقف بناء الجدار وهدم ما بنى منه وتعويض الطرف الفلسطينى وأن كافة الدول وأجهزة الأمم المتحدة ملتزمة بذلك.

ثانياً: موقف إسرائيل: محاولة الضغط على العالم العربى من خلال الضغوط الأمريكية، وفرض طوق من الصمت على الطابع الإلزامى لرأى المحكمة، وتأكيدها الدائم على أن الجدار مؤقت ينتهى حينما تتمكن السلطة الفلسطينية من وقف الإرهاب.

ثالثاً: الموقف الأمريكي: الذي بادر بإصدار بيان للسفير الأمريكي أسماه "الموقف فى الشرق الأوسط" وفيه تم نقد قرار الجمعية ووصفه بأنه غير متوازن، وأن رأى المحكمة معقد ولا يعقل أن يتخذ قرار بشأنه بعد مضى أسبوع واحد.

رابعاً: الموقف العربى والإسلامى: ساد الصمت الكامل العالم العربى والإسلامى وتجاهلت أغلب دوله رأى المحكمة تقريباً.

وقد أفرد الكاتب فى نهاية الكتاب قسم خاص للوثائق معطياً الاهتمام الأكبر باعتبار هذه القضية قضية قانونية فى المقام الأول وهذه الوثائق هى قرار الجمعية العامة بإدانة الجدار، وقرار الجمعية العامة بإحالة قضية الجدار إلى المحكمة طلباً لرأى استشارى، ونص الرأى الاستشارى للمحكمة، والآراء الانفرادية لبعض القضاة، وحكم المحكمة العليا الإسرائيلية وأخيراً قرار الجمعية العامة بشأن قبول ما جاء فى الرأى الاستشارى.

وُيلاحظ على هذا الكتاب سهولة الأسلوب وتقديم معلومات جيدة وموثقة عن قضية الجدار العازل بكل تفاصيلها القانونية وآثارها السياسية. وإن كان يؤخذ عليه كثرة الحديث عن الرأى الاستشارى بجوانبه التفصيلية الفنية والقانونية فى أكثر من موقع من الكتاب مما قد يحدث لبساً عند القارئ العادى، وغير المتخصص.

****